

المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي

نيويورك، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

الطبعة الثانية: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

يمكن الحصول على هذا التقرير وأي معلومات أخرى عن المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي في العنوان الإلكتروني التالي:
<https://sustainabledevelopment.un.org/topics/water/unsgab>

© UNSGAB

جميع الحقوق محفوظة

(أمانة المجلس (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة
S-2689 UNHQ
405E 42nd Street
New York, NY 10017 USA
Phone: +1 (917) 367 3821

توصيات هيكلية من أجل إنشاء بنية عالمية أكثر فعالية في مجال المياه

يوجد حالياً عدم تطابق بين الرؤية المتكاملة الطموحة لإدارة مياه الشرب والصرف الصحي لعام ٢٠٣٠، والهياكل السياسية الدولية المتاحة للمساهمة في تنفيذها. ولا بد للدول الأعضاء أن تنظم نفسها بشكل أفضل إزاء موضوع المياه ضمن إطار الأمم المتحدة. ولكي تصبح البنية العالمية في قطاع المياه أكثر ملاءمة للغرض، نقترح ما يلي:

١ - إنشاء لجنة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة معنية بالمياه والصرف الصحي -

وهذه اللجنة التي تتشكل بعد إجراء مشاورات مناسبة فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقبل إجراء الاستعراض المواضيعي الأول في مجال المياه من قِبَل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، يمكن أن تعين البلدان على إجراء مناقشة دورية لجميع التحديات الماثلة في مجال مياه الشرب والصرف الصحي، واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، وتوجيه إجراءات الأمم المتحدة واتخاذ مزيد من القرارات السياسية بشأن هذه المسائل. وينبغي أن يُضطلع بعمل اللجنة بالتفاعل عن قُرب مع تمثيل منظم لأصحاب المصلحة الرئيسيين.

٢ - تشكيل فريق علمي وعملي تابع للأمم المتحدة معني بالمياه والصرف الصحي -

تناط به ولاية جمع الأدلة العالمية عن التحديات الرئيسية واستخدامات المياه وآثارها المتبادلة وعن إدارة المياه وحفز إجراء البحوث الخارجية من أجل سد الفجوات المعرفية، ويتولى هذا الفريق العالمي المستقل المشكّل من العلماء والممارسين القيام دورياً بتقديم معلومات متوازنة ومستندة إلى الحقائق وشفافة وشاملة لتمكين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من اتخاذ القرارات الصائبة بشأن المياه والصرف الصحي.

٣ - تدعيم لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية - بحيث تعمل هذه اللجنة التي

تمثل الهيكل التنسيقي لأعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، كأمانة وكيان داعم للجنة الحكومية الدولية للأمم المتحدة المعنية بالمياه والصرف الصحي (انظر التوصية ١)، وفريق الأمم المتحدة العلمي والعملي المعني بالمياه والصرف الصحي (انظر التوصية ٢).

٤ - إنشاء إطار عالمي شامل للرصد يخضع للاستعراض المستقل - بأن تقوم الحكومات

بدعم الجهود التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية من أجل إنشاء آليات الرصد العالمية اللازمة لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الغايات المشمولة بالأهداف الإنمائية المستدامة المتعلقة بالمياه، وضمان خضوع هذه الآليات للاستعراض المستقل على أساس دوري.

٥ - التأكيد على وجود صوت مستقل - فالحكومات والأمم المتحدة تستفيد من تلقي مشورة

مستقلة بشأن التحديات المتعلقة بالمياه، عن طريق آلية ملائمة ينشئها الأمين العام للأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٧.

أعمال ومهام لم تكتمل تتطلب النهوض بها في المستقبل

قدّمنا في الفصول ١ إلى ٧ توصيات مواضيعية، وأسدينا النصيحة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجالس الاستشارية في المستقبل تنظيم نفسها من أجل تحقيق الحد الأقصى من الأثر. وفي الصفحات المقبلة نُدرج توصيات عامة بشأن الخطوات الأساسية الواجبة الاتباع مع انتقال العالم إلى مرحلة جديدة يتبنى فيها خطة دولية جديدة في مجال المياه في إطار الأهداف الإنمائية المستدامة. وترد في الصفحات التالية مجموعة من التوصيات ذات الأولوية لأغراض العمل، تعقبها توصيات هيكلية تتعلق بالبنية العالمية في مجال المياه. وتستتير توصياتنا بسلسلة من الحوارات الاستراتيجية وتكفل بذلك إدراج مدخلات من أصحاب المصلحة في كافة أنحاء العالم. والقصد من التوصيات أن تضيف زخماً للعمل الذي تضطلع به جميع الجهات الفاعلة التوّاقة إلى تعجيل وتيرة التقدم في تحقيق خطة المياه لعام ٢٠٣٠.

لقد مُلئت الأهداف الإنمائية للألفية - على وجه العموم - دعوة إلى تعديل الإنفاق الحكومي على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل تخفيف الفقر في البلدان النامية. لكن الأهداف الإنمائية المستدامة تأتي بتغيير أشد عمقاً؛ فهي استجابة لمجموعة من القضايا والتحديات والمخاطر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال الاستدامة البيئية، تتسم بتعقدها وترابطها، بما فيها قضايا خدمة الفقراء، وتتطلب اتخاذ إجراءات من جميع البلدان داخل حدودها وخارجها. كما أن خطة المياه لعام ٢٠٣٠، بالصورة الواردة في الأهداف الإنمائية المستدامة المعنية بالمياه والصرف الصحي وفي عدة أهداف أخرى تنطوي على غايات متصلة بالمياه، لا تكتفي بالتشديد على أهمية قضايا مياه الشرب والصرف الصحي لكنها تذهب إلى آفاق أبعد من ذلك.

توصيات من أجل العمل لتنفيذ خطة المياه لعام ٢٠٣٠

١ - **تشجيع نهج عالمي للمياه** - إن محل حدوث كثير من الآثار المائية هو الصعيدين المحلي والإقليمي، لكن تغير المناخ وتنامي الاقتصاد السوقي المتعولم يؤديان إلى البروز المتزايد للبعد العالمي المتعلق بالمياه. وتتجه أيضاً قوى عالمية من قبيل التدفقات الافتراضية للمياه وزيادة ندرة المياه وتلوثها والتدهور الإيكولوجي إلى مضاعفة الكوارث المائية والمخاطر المستمرة والباذعة التي تتعرض لها الصحة العامة، جراء أزمة توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع التي لا تزال باقية دون حل في كثير من أنحاء العالم، مما يتحتم معه زيادة تناولها على نحو ممنهج من منظور عالمي. ويتطلب ذلك رفع مستوى الوعي حول قضايا المياه لدى السياسيين والمجتمع المعني بقضايا المناخ، وتعزيز العمل في مجال المياه في إطار السياسات الوطنية والعالمية المتعلقة بتغير المناخ. ولا بد أن يترجم قطاع الأعمال والحكومات الوطنية والمحلية وعيهم المتنامي بشأن مخاطر المياه إلى استراتيجيات شاملة للعمل.

٢ - **الاستفادة بشكل أفضل من الصكوك القانونية الدولية القائمة في قطاع المياه** - عن طريق تدعيم اتفاقات المياه لدى كل من الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة واستخدام اتفاقية راسمار كقنطرة إلى اتفاقات بيئة متعددة الأطراف وبين التنمية والبيئة. فضلاً عن استخدام حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي كبوصلة لإدارة الخدمات في قطاع المياه.

٣ - **التصدي للأزمة المتنامية للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية** - فمع اتجاه أعداد متزايدة من الناس إلى السكنى في المدن، ثمة حاجة لتحسين توثيق التحديات الكبيرة المتعددة المتعلقة بالمياه والتصدي لها في المدن ومحيطاتها. وكنقطة بداية في هذا المقام، سيكون من الأهمية بمكان أن تعكس البيانات التي تبلغ بها الأمم المتحدة على الصعيد العالمي الاتجاهات الحضرية المتصلة بالمياه بدقة أكبر. ويصح ذلك بصفة خاصة فيما يتصل بسبل الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي، التي لا يجري بشكل صريح الإبلاغ عن الانحسار العالمي المشهود فيها حالياً في المناطق الحضرية. وإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري تحديد المخاطر المحيطة باستدامة المياه المرتبطة بالحضرنة، من أجل التوعية بها واتخاذ الإجراءات ذات الصلة بخصوصها، بما في ذلك تخفيف الضغوط المرتبطة بالمياه جراء تنامي المناطق الحضرية في البيئات شبه الحضرية والريفية. ولا بد أن يتصدى موئل الأمم المتحدة لهذه التحديات وأن يدرجها في أولويات عمله ويتناولها أيضاً أخذاً بعين الاعتبار المؤثر الثالث للمستوطنات البشرية (الموئل الثالث).

٤ - **إشراك القطاع الخاص بقوة أكبر في التعامل مع المخاطر المتنامية الناجمة عن المياه** - إن تحويل الرؤية المتعلقة بالمياه في خطة عام ٢٠٣٠ إلى حقيقة واقعة يعني أنه لن تكون هناك مندوحة عن انخراط القطاع الخاص الفعال كشريك تمكيني وكلاعب أساسي يتعين مُساءلته. ويقع التحدي الأساسي في تعبئة القطاع الخاص على الصعيدين المحلي والوطني. ولا بد في هذا المقام من القيام على نحو متزايد بتطوير نهج مبتكرة، مثل مفهوم الإشراف المالي، والقيام في نفس الوقت بإشراك أصحاب مصلحة غير تقليديين آخرين في قطاع المياه. ويجب أن يدعم الاتفاق العالمي، وبالذات عنصره المتعلق بالمياه والمتمثل في ولاية الرؤساء التنفيذيين في مجال إدارة المياه، هذا الجهد. ولا بد أن تدرس الحكومات تدعيم مفهوم البصمة المائية عن طريق إلزام الشركات المسجلة والمدن الكبيرة بالإبلاغ عن استخدامات المياه.

٥ - **ضرورة أن تتخذ الحكومات إجراءات استباقية ووقائية بشأن المخاطر المائية المتزايدة** - فالحكومات التي لا تزال متأخرة في هذا المجال تحتاج إلى إجراء إصلاحات مؤسسية بوتيرة سريعة من أجل تحسين الإدارة وتعزيز المساءلة. ولا بد لها أن تزيد التمويل وتعزز القدرات، وبوجه خاص فيما يتعلق بالإحصاءات والرصد الإداري المتعلقين بالمياه. ولا بد من النظر في اتخاذ إجراءات استثنائية، كإنشاء وحدات معنية بالمياه مدمجة جيداً في وزارات المالية، من أجل تدعيم التمويل في قطاع المياه على الصعيدين الوطني والمحلي، إضافة إلى طلب الحصول على خطط عن الأثر المائي للاستثمارات لتشجيع التمويل في مجال معالجة مياه الصرف الصحي، وتعزيز الشراكات الشاملة لجميع أصحاب المصلحة دعماً للتنفيذ وضماناً للمتابعة والاستعراض من قِبَل جهات أخرى أيضاً موجودة خارج الحكومة.

٦ - **ضرورة أن تكيف الأمم المتحدة على نحو يمكّنها من دعم الدول الأعضاء بشكل أفضل في التصدي للمخاطر الناجمة عن المياه** - فهناك عدد كبير من منظمات الأمم المتحدة يتعامل مع قضايا المياه، لكن ذلك لا يتعدى تناولها كقضايا هامشية، ولذلك سيكون المطلوب ليس أقل من إحداث ثورة كاملة في ثقافة المياه داخل الأمم المتحدة. ولا بد أن تخصص منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة مزيداً من التمويل (الأساسي) لقضايا المياه وأن تجري مراجعات لسياساتها. فقد أزف الوقت على سبيل المثال لأن تقوم منظمة الصحة العالمية بدعم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية باعتبار ذلك وقاية أولية. ولا بد من تحسين إدارة البيانات المتعلقة بالمياه داخل الأمم المتحدة وإنهاء الدور المقابل الذي تؤديه لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، حتى يمكن التصدي لأوجه التضارب المستمرة والجسيمة في الأنشطة الاتصالية للأمم المتحدة في مجال المياه. ولا بد من بذل الجهود للتعاون عن كثب وبقدر أكبر مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبالذات فيما يتصل بعملها المتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية والحوكومية في قطاع المياه.

٧ - **تشكيل تحالفات ريفية المستوى للتصدي للتحديات ذات الأولوية في مجال المياه التي نضجت وأصبحت مهيأة للعمل عليها، على النحو التالي:**

- توثيق واتخاذ إجراءات بشأن مناطق العالم العشرين التي تعاني ندرة مائية شديدة في الشمال والجنوب
- عقد اجتماع لرؤساء الدول معني بالمياه من أجل الدعوة لدعم الجهود والتكيف في مجال المياه
- توثيق واتخاذ إجراءات بشأن الحد من مخاطر الكوارث والاستثمار في زيادة قدرات المقاومة في المناطق الحضرية لمصببات الأنهار المعرضة لمخاطر شديدة
- تشجيع وتوسيع نطاق إنشاء دورات المياه في المدارس
- إخراج مسألة إدارة النظافة الصحية المتعلقة بالحيض من نطاق المحرمات واتخاذ إجراءات بخصوصها
- نشر الوعي العام واتخاذ إجراءات نحو الإدارة المستدامة للمياه الجوفية
- إعطاء أولوية لإدارة المياه في الفترات اللاحقة لانتهاء النزاع وفي السياقات الهشة، من أجل المساهمة في مكافحة أسباب الهجرة والفرار
- ترسيخ قضايا المياه والصرف الصحي كشغل أساسي في التنمية الحضرية المستدامة

كلمات نابغة من خبرتنا موجّهة للأفرقة الاستشارية في المستقبل

عوامل النجاح:

تولّد في قلب العمل الذي اضطلعنا به شعور قوي مشترك بأننا نحمل على عاتقنا رسالة محورها الحاجة الملحة لتطوير الإدارة المائية وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي، وأنا يمكن أن نحقق ذلك إذا قُمنّا بالضغط إيجابياً على صنّاع السياسة. وصاغ أعضاء المجلس أساليب للعمل تكوّن اتّباعها منذ وقت مبكر وجرى إخضاعها للملاحظة على مدار العقد. وجاء أداء بعض عناصر هذه الأساليب جيداً بشكل ملحوظ ومن الممكن لأي هيئة استشارية أخرى متصلة بالأمم المتحدة أن تُدخل عليها ما تراه من تعديلات التماسا لتحقيق أثر أقوى، وقد شمل ذلك ما يلي:

- لم نكتب تقارير أو نصدر مطبوعات: وقُمنّا بدلا من ذلك بإعداد مدخلات تقنية وإجراء تحليلات داخلية لنظر الأمم المتحدة، واقترحنا أفكاراً للاستراتيجيات اللازمة لقرارات الأمم المتحدة.
- لم نخرط في الإدارة البرنامجية - رغم انتساب بعض أعضاء مجلسنا إلى مجالس الإدارة. قُمنّا، عند الاقتضاء، باختيار مواضيع ذات أولوية وأوصينا بإجراءات مستعينة بالكلم الذّاهر من التوصيات/التقارير الموجودة بدلا من السعي إلى صياغة توصيات أصلية جديدة تُنسب إلينا. وانصب تركيزنا على التفكير فيما يتعين القيام به لإنجاز العمل في هذه المجالات، وكيفية ممارسة الضغوط من أجل تحقيق هذا الإنجاز.
- قُمنّا بصياغة ذلك باعتباره "عملكم" وسعينا إلى تكميل ذلك "بعملنا". واستخدمنا هذا الشكل منذ باكورة سنوات العمل في إطار "خطة عمل هاشيموتو الأولى" التي اتبعناها في مستهل مسيرتنا، ثم واصلنا العمل بموجب خطط عمل هاشيموتو التي عُنوت تيمنا باسم أول رئيس لمجلسنا.

- حددنا الجهات الفاعلة وقُمنّا بمقارنتها على الصعيدين الرفيع المستوى والعملي.
- لم نسع إلى الدعاية لأنفسنا ولم نُدرّ حملات إعلامية حول مواضيع المياه - واستعنّا بدلا من ذلك برؤساء وأعضاء رفيعي المقام للتكلم علنا وبشكل متكرر من أجل حث الآخرين على تحسين برامج الإعلام المتعلقة بالمياه.
- أسهم الأعضاء بأكثر من الكلمات والأفكار، وتحملوا مسؤولية رئيسية لاتخاذ إجراءات وإقامة صلات. وفي الوقت نفسه اضطلعت الأمانة بدور لازم في إنشاء الشبكات وصياغة المسودات وكتابة المدخلات وحضور الاجتماعات وتمثيل المجلس.
- جرى تشجيع المناقشات البناءة بشأن المواضيع الخلافية، وتولى الرئيس التوسط في النزاعات بدلا من تحييتها جانبا.

- استخدمنا في صياغة بنود توصياتنا لغة بيّنة وصريحة، وركّزنا على ما يمكن عمله. وتحاشينا استخدام لغة "قرارات الأمم المتحدة" الغامضة وأدرنا اجتماعاتنا على نفس المنوال.
- لم تكن لنا ميزانية متأتية من الأمم المتحدة، وقمنا بشكل نشط بجمع الأموال وحالفنا قدر كبير من الحظ في تشجيع عدة دول على استضافة اجتماعاتنا وتقديم مساهمات سخية لنا. وبدون هذا الدعم لم يكن لنا أن نُجري هذه المناقشات الحاسمة حول العالم، والتي كانت تتم عادة وجها لوجه وشجعت على تدعيم المودة داخل المجلس وعززت التعلّم المتبادل.
- أسهمت الخبرات الممتدة للأعضاء كسياسيين ووزراء ووزراء دولة للبرلمانات ودبلوماسيين ومديرين كبار وأكاديميين، في إكسابهم المصداقية والقدرة على الإقناع. وتوافرت لدينا إمكانية جمع أشخاص من خلفيات مختلفة ودفعهم للانخراط في حوار مثمر وصريح.

الدروس المستفادة:

تشرح النقاط السابقة ما نعتقد أنه الأساس الذي انبنت عليه أعمالنا الناجحة. وإذا قيض لنا أن نبدأ من جديد، فسوف ندفع بقوة من أجل إيجاد ترتيب ما لتدعيمنا بميزانية أساسية. لقد كان ممكنا لنا أن نكتسي طابعا تمثيلا أكبر إن توافرت لدينا قدرة ذاتية على تجديد الأعضاء؛ غير أننا من ناحية أخرى استفدنا ميزة قيام علاقات الزمالة بيننا لأجل ممتد.

وقد خلص أعضاء المجلس مجتمعين إلى أن العوامل الأهم التي قادتنا إلى تحقيق النجاح، حينما وعندما صادفناه، تمثّلت فيما يلي:

- الدعم الذي قدمته لنا أمانة مقدّمة.
- التعاون بين الأعضاء والأمانة.
- التوصيات المركزية والواضحة التي شملتها خطط عمل هاشيموتو الأولى والثانية والثالثة، المُعدّة بلغة مقتضبة ومباشرة.
- ارتفاع مقام الرؤساء ونواب الرؤساء والأعضاء.
- وقد تعلّمنا أن الصبر يؤتي أكله؛ فقد تنامى تأثير المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي بمرور الزمن.

وكان واضحا أن مرجع نجاحنا هو تلبية الآخرين دعوة العمل -

وإذا كان بعض الفضل في تحقيق هذه الإنجازات يعود إلينا، فإننا نسلم أولاً وقبل أي شيء بإسهامات الأطراف التي آمنت بحتمية التغيير

وعملت على تحقيقه.

تعزيز الحماية ومنع الوفاة والضرر بسبب الكوارث الناجمة عن المياه



على أي المسائل ركزنا

استهدف عمل المجلس منذ البداية تهيئة الدعم القوي داخل الحكومات لتنفيذ توصيات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتأهب لحالات الكوارث والحد من المخاطر. وجرت استشارة مجتمع القائمين على الاستجابة لحالات الكوارث والعمل على تحسين قدراتهم. ومع ذلك، لم يُعطَ سوى اهتمام ضئيل للأعمال التي يمس نطاقها مسؤوليات وزارات مختلفة أو جرى دعم الجهود الجماعية الإقليمية والدولية. وغالبا ما يكون العاملون معرّضين على وجه الخصوص لدرجة عالية من المخاطر، رغم أن منع الكوارث والاستجابة لها يعتمد عليهم بشكل حاسم. ويسهم التغيّر المناخي والضرر وسوء إدارة المياه في زيادة معدل الكوارث في كل مكان تقريبا، وعلى وجه الخصوص في المناطق الحضرية لمصببات الأنهار. وكان هدفنا هو تعبئة العالم. وتمثلت استراتيجيتنا لبلوغ ذلك في خلق الوعي وحشد الدعم لاتخاذ خطوات من أجل تقليل الهشاشة وتحسين الجهوزية وتخفيف المخاطر وبناء المرونة وزيادة القدرة على مواجهة الكوارث بما في ذلك مواصلة إدارة أشغال مياه الشرب والصرف الصحي في أثناء حدوث الكوارث. وأسهمت حوادث من قبيل أمواج التسونامي في آسيا في خلق وعي دولي متزايد لأثر الكوارث المائية مما أتاح للجهود ذات الصلة بلوغ جمهور أوسع وجذب قدر أكبر من التمويل.

حقائق

بلغ عدد الأشخاص المتأثرين بالفيضانات والجفاف والعواصف فيما بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٢، ٤,٣ بليون نسمة (٩٥ في المائة من جميع الأشخاص المتضررين بالكوارث)

بلغت قيمة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المائية فيما بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٢، ١,٣ تريليون من دولارات الولايات المتحدة

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ٢٠١٢

تقدّر القيمة الاقتصادية المتوقعة للأصول المعرّضة للمخاطر بحلول عام ٢٠٥٠: ٤٥ تريليون من دولارات الولايات المتحدة (بزيادة قدرها ٣٤٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠)

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢

ماذا فعلنا

فُمنّا بتعليق مستوى فريق عامل معني بالكوارث تابع للمجلس إلى فريق خبراء رفيع المستوى معني بالمياه والكوارث (سُمي في وقت لاحق باسم فريق الخبراء والقادة رفيع المستوى المعني بالمياه والكوارث) ووُضع تحت قيادة الدكتور هانغ سيونغ - سو عضو المجلس ورئيس وزراء جمهورية كوريا الأسبق. وضم الفريق ممثلين في المستويات العليا ينتمون إلى المجلس والحكومات ومنظمات المياه ومكافحة الكوارث من البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء من كافة أنحاء العالم. وتعاون فريق الخبراء الرفيع المستوى والمجلس بشكل وثيق في جهد مشترك من أجل إحداث تحول في الاهتمام السياسي للانتقال به من الاستجابة لحالات الكوارث إلى التركيز على الحد من الكوارث.

وبعد انقضاء ثمانية عشر شهرا نشر الفريق "خطة العمل المعنية بالمياه والكوارث" مشفوعة بأكثر من ٤٠ توصية تنطوي على تقييم لجوانب الموضوع. وعُرضت الخطة على المنتدى العالمي الخامس للمياه المعقود في اسطنبول في حضور كل من الرئيس الفخري للمجلس ورئيس المجلس.

ودعا رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى بالاشتراك مع رئيس المجلس إلى عقد دورة مواضيعية خاصة للأمم المتحدة بشأن المياه والكوارث، وهو ما حدث فعليا في آذار/مارس ٢٠١٣. وتحت قيادة الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسنا الفخري ورئيس المجلس ورئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى، حظيت الدورة بمشاركة رفيعة المستوى وانعكست عليها أوضاع كانت بحاجة ماسة إليها، وُلقت انتباه واضعي السياسات إلى الموضوع.

وفي عام ٢٠١٣، عيّن الأمين العام رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى مبعوثا خاصا له معنياً بالحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمياه. وفي السنة ذاتها، رأى المجلس ضرورة أن يقف فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالمياه والكوارث على قدميه وأن يصبح كيانا مستقلا عن المجلس.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ جرى تمثيل المجلس في المناسبة الخاصة الرفيعة المستوى بشأن الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمياه التي عُقدت على هامش الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة في نيويورك، وقدم فريق الخبراء الرفيع المستوى والمجلس مُدخلات أيضا في مؤتمر سينداي المعني بالحد من مخاطر الكوارث المعقود في عام ٢٠١٤، وفي المنتدى العالمي السابع للمياه المعقود في جمهورية كوريا. وساعد ذلك في زيادة الاهتمام لدى مستوى الإدارة العليا.

وأُسفرت الجهود التي بذلها كل من فريق الخبراء الرفيع المستوى والمجلس في مجال الحد من مخاطر الكوارث عن حفز المزيد من المشاورات فيما بين مختلف أصحاب المصلحة ذوي الصلة،

مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وسلاح المهندسين التابع لجيش الولايات المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث وشركات التأمين. ونشرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية تقريرا بعنوان "الماء في عالم متغير" قاصدة إبراز الكوارث الناجمة عن المياه. وكننتيجة جزئية للجهد الدؤوب لفريق الخبراء الرفيع المستوى، أصبحت الغاية المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث مدرجة الآن أيضا ضمن الهدف ١١ من الأهداف الإنمائية المستدامة المتعلقة بالمدن.

من منظور المجلس الاستشاري: خطوات مقبلة وإجراءات مطلوبة

لا بد أن يجري التصدي للكوارث الناجمة عن المياه كجزء من عملية التخطيط الإنمائي، بما في ذلك كفالة توفير الحماية الاجتماعية اللازمة.

لا بد من التشديد في جهود الحد من مخاطر الكوارث على زيادة التدابير الوقائية والاستثمار الحساس للمخاطر وتعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك عن طريق الاستثمار في البنية الأساسية لأغراض التكيف مع تغير المناخ.

ينبغي تحسين الروابط بين الحكومة والسلطات المحلية على جميع المستويات، وبالأخص على مستوى المدينة، بمساعدة بوابات معرفية صديقة للمستعمل وابتكارية، ويتعين أيضا تعزيز التعاون فيما بين الدول.

ينبغي اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية حياة مئات الملايين من الأشخاص في البيئات الهشة، ويتعين تنفيذ تدابير دولية وإقليمية ترمي إلى زيادة التوعية وتطوير القدرات وبالذات لدى العاملين الذين يتعرضون عادة لمخاطر عالية ويحتاجون إلى التدريب والمعدات.

لا بد أن يتعاون فريق الخبراء الرفيع المستوى على نحو أكثر وثاقه مع مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث.

مطالبة الأمم المتحدة بالاهتمام بمنع التلوث ومعالجة مياه الصرف الصحي وكفالة إعادة استخدامها المأمون

على أي المسائل ركّزنا

تشكل مياه الصرف الصحي غير المعالجة خطراً على صحة البشر والموارد المائية والبيئية الشاملة. وتتضمن الأسس التي يبنى عليها هذا الانشغال، الجُمْل المتزايد على البيئة جراء تلوث الأجسام المائية وتعرض سكان المدن والمزارعين لمياه مستعملة خام أو مخففة. وعندما بدأنا عملنا كانت قضايا منع تلوث المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي غائبة عن جدول الأعمال الدولي ولم تكن تكتسب غالباً أي اهتمام سياسي على الصعيد الوطني. وكان هناك مع ذلك بعض المزارعين والمنظمات غير الحكومية يقومون بالفعل بإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، فيما وضعت بعض الحكومات سياسات طموحة في هذا المجال واتجه الفينيون إلى الترويج بنشاط لمعالجة مياه الصرف الصحي، وقامت مؤسسات التمويل الدولية بتقديم التمويل لاستثمارات كبيرة في هذا المجال. غير أنه لم يبدر عن الأمم المتحدة تأييد لأولوية هذه المسألة ولم توجد توجيهات للحكومات بخصوصها. ومن هنا تشكل تركيز المجلس في ثلاثة شعب. فركّزنا بشكل رئيسي على معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية، وقمنا أيضاً بإبراز المسائل المتصلة بالتلوث الصناعي والزراعي. وحاولنا في المقام الثاني لفت الانتباه إلى إمكانية زيادة الإمدادات المائية وتخفيض استهلاك الطاقة عن طريق إعادة تدوير مياه الصرف الصحي وكفالة استخدامها المأمون؛ وفي المقام الثالث، قام أعضاء المجلس الحائزون لخبرات ذات صلة بمناقشة مسألة تكتسي جانباً كبيراً من الأهمية هي مسألة وضع معايير وأهداف عالمية للرصد من أجل كفالة الإدارة المحسنة لمياه الصرف الصحي، بالتعاون مع الهيئات ذات الاختصاص في المحافل المختلفة.

حقائق

يبلغ عدد البلدان التي تفتقر إلى معلومات متاحة للعامّة عن تدفقات مياه الصرف الصحي المولدة أو المُعالَجة أو المعاد استخدامها: ٥٧ بلداً

يبلغ المعدل المتوسط لمعالجة مياه الصرف الصحي في البلدان: مرتفعة الدخل ٧٠ في المائة؛ ومتوسطة الدخل ٣٣ في المائة؛ ومنخفضة الدخل ٨ في المائة

سانو وآخرون، ٢٠١٣

يُسقط معدل نمو مخلفات النيتروجين المتولدة من مياه الصرف الصحي بنسبة تبلغ ١٨٠ في المائة، ومخلفات الفسفور بنسبة تزيد على ١٥٠ في المائة، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٥٠ على الصعيد العالمي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢

من منظور المجلس الاستشاري: خطوات مقبلة وإجراءات مطلوبة

لا بد أن تضع البلدان النامية سياسات ومخططات عامة وطنية في مجال مياه الصرف الصحي، تشمل تقديرات للتكلفة وجدولاً زمنية وخططاً للتمويل المستدام لضمان مضاهاة خطة الاستثمار الرأسمالي بموارد خارجية وداخلية للتمويل. وعليها أيضاً أن تولي اهتماماً أكبر لأشغال مياه الصرف الصحي وصيانتها. ولا بد أن تشمل السياسات الوطنية على منع التلوث وإعادة الاستعمال المأمون لمياه الصرف الصحي وتوفير المرافق الصحية في الموقع وخارج الموقع، وأن تأخذ في ذلك بعين الاعتبار جميع الخيارات التقنية المتاحة.

ينبغي أن تزيد المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة والمنظمات الثنائية التي تحوز قدرات في معالجة مياه الصرف الصحي من دعمها للبلدان. وينبغي أن يتيح أعضاء لجنة الأمر المتحدة المعنية بالموارد المائية للاطلاع العام التجارب الناجحة في مجال استراتيجيات معالجة مياه الصرف الصحي.

لا بد من اختيار المؤشرات العالمية المرتبطة بالغاية

6-3 المشمولة بالأهداف الإنمائية المستدامة لقدرتها على حفز تحقيق التقدم على الصعيد الدولي الآن. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم الدعم القوي لقيام لجنة الأمر المتحدة المعنية بالموارد المائية بوضع مبادرة عالمية للإدارة المائية. ويتعين أن ترفع المبادرة تقارير عن مؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة والمؤشرات الأخرى التي تزيد من قاعدة المعرفة العالمية.

لا بد أن توسّع البلدان نطاق تركيزها المتعلق بالصرف الصحي الحضري لكي يشمل التلوث من المصادر الصناعية والزراعية وتلوث المحيط الناجم عن ذلك، ولا بد أن تُبدي التأييد لإجراءات تنظيف أحواض الأنهار في أنحاء العالم.

ينبغي أن تقوم الجامعات ومراكز البحوث بزيادة تطوير قاعدة الأدلة العالمية بخصوص تلوث مياه الصرف الصحي ومعالجتها وإعادة تدويرها واستخدامها المأمون، من أجل زيادة تدوير صناع القرار.

ماذا فعلنا

تحقق أول نجاح دعوي مهم في أثناء انعقاد المنتدى العالمي الخامس للمياه في اسطنبول في عام ٢٠٠٩، عندما قرر الوزراء اتخاذ إجراءات لوضع نهج يتعلق بجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها وإعادة استخدامها، وعندما أدرج العمّد مياه الصرف الصحي في قرارهم الختامي. ومثّل هذا المؤتمر أول مؤتمر رئيسي تُذكر فيه مياه الصرف الصحي على نحو يتطلب المتابعة. واستطعنا بعد ثلاث سنوات الضغط بنجاح من أجل جعل الصرف الصحي والمياه المستعملة موضوعاً للمنتدى العالمي السادس للمياه المعقود في مرسيليا: حيث نوقشت مسألة مياه الصرف الصحي في الجلسات والموائد المستديرة للوزراء، وأُقر لها مكان بارز في إعلان المحفل.

وكنّا إحدى الجهات الفاعلة التي تضغط داخل الأمم المتحدة لإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لموضوع مياه الصرف الصحي، وتوسلنا في ذلك دفع أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية للنظر بشكل أكثر توازناً في النطاق الكامل لمشاكل المياه، بدلا من التركيز حصراً على مياه الشرب أو استخدام المياه. وقامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بالتصدي على نحو تصاعدي لهذه القضية فأنشأت فرقة العمل المعنية بمعالجة مياه الصرف الصحي في عام ٢٠٠٩، وجعلت نوعية المياه مجالاً للأولوية المواضيعية للجنة في عام ٢٠١٠، وقررت أيضاً أن يتركز الاحتفال بيوم المياه العالمي لعام ٢٠١٠ على موضوع نوعية المياه تحت عنوان "ماء نظيف من أجل عالم صحي". وفي العام نفسه، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة تقريراً بعنوان "ماء عليل؟" مثلاً أول دراسة عالمية للأمم المتحدة تتناول مياه الصرف الصحي والتلوث والمخاطر ذات الصلة بجودة الإمداد بالمياه. و وفر هذا التقرير الأساس لعمل اللجنة والأمم المتحدة مع الدول الأعضاء. وتضمنت أعمال المتابعة المبادرة العالمية لمياه الصرف الصحي، واتخاذ قرار بجعل قضايا مياه الصرف الصحي موضوعاً ليوم المياه العالمي في عام ٢٠١٧.

ووجدت قضايا الصرف الصحي طريقها إلى وثائق السياسات الابتكارية الموضوعية لأغراض العمل. وفي أعقاب حملة دعوية مستمرة من جانب المجلس، أصبحت موضوعات تقليل التلوث ومعالجة مياه الصرف الصحي جزءاً من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠، واصبحت هذه الموضوعات الآن جزءاً من الأهداف الإنمائية المستدامة كغايات قائمة بذاتها تبغني تحسين نوعية مياه الشرب بتقليل التلوث وتخفيض تدفقات المياه غير المعالجة بمعدل النصف.

وعملنا مع مصارف التنمية الإقليمية، وبالأخص مصرف التنمية الآسيوي، لتوسيع نطاق برنامجه الاستثماري الكبير في مجال معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في نماذج لا مركزية يمكن أن تستعين بها المجتمعات المحلية الصغيرة والقرى والمنظمات غير الحكومية.

وواصل أعضاء المجلس بدأت بإظهار أهمية رصد مياه الصرف الصحي، وقدموا الدعم الفني لمختلف الأفرقة العاملة بشأن المؤشرات والمعايير والأهداف. وفي أعقاب مؤتمر قمة ريو + ٢٠، دعونا إلى قيام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بإنشاء آلية عالمية للرصد. وحفز ذلك على وضع المبادرة العالمية للرصد الموسع للمياه، وهي نظام عالمي شامل لرصد مياه الصرف الصحي والموارد المائية.

حفز الإدارة الأفضل للموارد المائية. الإدارة المتكاملة للموارد المائية والترابط: داخل البلدان وفيما بينها وعلى نطاق القطاعات

على أي المسائل ركّزنا

اتجه العديد من أعضاء المجلس للعمل منذ البداية على زيادة إدماج إدارة الموارد المائية باختلاف استخداماتها على الصُّعد الإقليمي والوطني ودون الوطني. واستُخدم في وصف ذلك تعبير الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وشهد العقد الأخير موجة قلق كبيرة إزاء تنامي المخاطر البيئية وتدهور الموارد وتناقصها على نحو يؤثر في الغذاء والطاقة والأمن المائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويسلم نهج الترابط بتداخل العلاقات بين المياه والطاقة ونظم الغذاء ويدعو إلى اتباع نهج للإدارة يعالج إجراء المفاضلات وإقامة أواصر التآزر بين القطاعات. واقتناعاً منا بأن اعتماد أساس قانوني عالمي يحسّن إدارة ما يزيد على ٢٥٠ من المجاري المائية المشتركة حول العالم، فمنا بتوظيف انتماء أعضاء المجلس لمنظمات رئيسية في تدعيم مساعيهم لتأمين التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية).

حقائق

يُنْتَظَر أن تزيد سحوبات المياه العذبة لأغراض إنتاج الطاقة بنسبة ٢٠ في المائة حتى عام ٢٠٣٥

البرنامج العالمي لتقييم المياه ٢٠١٤

تبلغ نسبة سحوبات الزراعة من المياه العذبة على النطاق العالمي حوالي ٧٠ في المائة

منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٤

يُنْتَظَر أن تكون الزيادة المتوقعة في السكان قاطني أحواض الأنهار التي تعاني إجهاداً مائياً شديداً: من ١,٦ بليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٩ بليون نسمة في عام ٢٠٥٠ (أي بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة من سكان العالم)

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢

من منظور المجلس الاستشاري: خطوات مقبلة وإجراءات مطلوبة

إعطاء أولوية للأمن المائي في جميع المستويات، وتناول العنصر المتعلق بالمياه في جميع الأهداف الإنمائية العالمية المستدامة السبعة عشر. وإيلاء قدر أكبر من التركيز لما تشكله ندرة المياه وتلوّثها وتدهورها - فيما يتصل بالنظم البيئية - من تهديد حقيقي للتنمية العالمية المستدامة.

قيام الحكومات باتخاذ إجراءات لتحسين كفاءة استخدام المياه واستدامتها، بتشجيع تدابير الحفاظ المائي وزيادة نطاقها في مجالات الصناعة والزراعة وفي المدن، باعتبار أن ذلك يمثل شرطاً رئيسياً لمعالجة ندرة المياه.

القيام كحد أدنى، باتباع مقتضيات الإدارة المتكاملة في الزراعة والصناعة والمدن ومستجمعات المياه والصحة العامة وفي مجال المخاطر الناجمة عن الكوارث. والذهاب أبعد من خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية لإحداث تغييرات ملموسة عن طريق الإصلاح المؤسسي وتعزيز رصد الموارد المائية والإبلاغ عنها.

زيادة نطاق تنفيذ نهج الترابط لتعزيز صنع القرار الشامل لعدة قطاعات على الصعيد العالمي. وجعل نقطة البداية هي تعزيز الأساس العلمي بإجراء بحوث على قدر أكبر من التخصص. وتقاسم الدروس المستخلصة من التدخلات الناجحة في مجال الترابط المنقّدة في العدد المتنامي من المناطق التي تجرّب هذا النهج. وتعزيز نهج الترابط، من أعلى إلى أسفل، بتثبيت دعائمه في السياسات وضمان الالتزام به في المستويات العليا، ومن أسفل إلى أعلى، عن طريق تنفيذ مشاريع ملموسة.

المحافظة على قوة الدفع لزيادة التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية، وشفع ذلك بالتنفيذ الحقيقي للاتفاقية.

ماذا فعلنا

وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تقديم تقارير عن خططها في مجال إدارة الموارد المائية في الدورة الثالثة عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٥. وكانت الدورة هي أول اجتماع رئيسي للأمم المتحدة يتناول قضية المياه منذ انعقاد قمة الأرض في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢. وعندما لوحظ تخلف معدلات تقديم التقارير، سعى المجلس إلى العمل مع مكتب الأمين العام من أجل الاتصال بفرادى البلدان الأعضاء لحثهم على الامتثال لتقديم التقارير - ونجمت عن هذا الجهد زيادة المعدل بشكل لافت للنظر.

وسعى المجلس أيضاً من أجل استنهاض الدعم إلى نشر نتائج دراستين استقصائيتين للشراكة العالمية للمياه تناولتا إدارة المياه على الصعيد الوطني والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وجرى ذلك عن طريق إلقاء الكلمات وفي أثناء انعقاد المؤتمرات. ونجحنا في تشجيع مصرف التنمية الآسيوي على زيادة التمويل الذي يقدمه إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية. كما شدّدنا على ضرورة أن تغطي الإدارة المتكاملة للموارد المائية قضايا تخصيص الموارد المائية وحفظها وحمايتها. وحالفنا التوفيق في ممارسة الضغوط لإدراج الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.

وحيث كان نائب رئيس المجلس في ذلك الحين، يتولى أيضاً منصب الرئيس المشارك لمؤتمر الترابط بين قطاعات المياه والطاقة والأمن الغذائي الذي عُقد في برلين في عام ٢٠١١، وقيام أعضاء آخرين في المجلس بالعمل في الجهاز التنفيذي للمؤتمر، استطاع المجلس الاستشاري أن يعمم مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد والرسائل المتصلة به وشمل ذلك ما يلي: زيادة تماسك السياسات؛ تعجيل إمكانية الوصول؛ إنتاج الكثير باستخدام القليل؛ إنهاء الفقد وتقليل الخسائر إلى الحد الأدنى؛ تهيئة البنية الأساسية الطبيعية. وبالنسبة إلى هذه الروابط، ساعد المجلس الاستشاري في بدء حوارات الترابط التي استضافتها لجان إقليمية وتناولت الأولويات الإقليمية ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، اشترك الاتحاد الأفريقي والمجلس في عقد "الحوار الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالترابط بين المياه والغذاء والطاقة" في نيروبي بكينيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. واستُخدم هذا الاجتماع كعلامة مرجعية للأنشطة اللاحقة المتصلة بالترابط التي جرى الاضطلاع بها في أنحاء القارة.

ودعا رئيسنا في العديد من الاجتماعات الثنائية، بما في ذلك المعقودة مع رؤساء الدول، إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية. وشارك الرئيس، ونائب الرئيس في ذلك الوقت، في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠٠٨ المعقودة في كيب تاون بجنوب أفريقيا، وأتاح ذلك تفاعلهم على صعيد شخصي مع كبار البرلمانيين. وساعدت حملة نائب الرئيس لكتابة خطاب إلى البرلمانيين حول العالم في زيادة عدد التصديقات. وبغية تدعيم عمل الصندوق العالمي للحياة البرية الرامي إلى تعزيز الاتفاقية، فمنا باستضافة عديد من المناسبات التي عقدها الصندوق بخصوص الموضوع، ومنها على سبيل المثال المنتدى العالمي الخامس للمياه المعقود في اسطنبول في عام ٢٠٠٩.

على أي المسائل ركّزنا

اغتنم العديد من أعضاء المجلس ارتباطاتهم القوية بالقطاع المالي واستخدموا عضويتهم ومناصبهم الرسمية وشبكاتهم من أجل إيجاد ما يلي: قدرات وتوعية أفضل في شأن المسائل المالية، رصد أفضل لبيانات التدفقات المالية المتاحة من أجل زيادة تنوير القرار السياسي، خلق وعي عالمي جديد بإمكانات التمويل في قطاع المياه، تحقيق فهم أفضل للعقبات التي تقف بوجه التمويل المحلي، زيادة استخدام الموارد المالية. وعملنا من أجل التصدي للمعوقات التي تحول دون توظيف التمويل لتغطية الاحتياجات الاستثمارية في قطاع المياه. وسلّمنا في هذا الصدد بضرورة إجراء تحسين كبير في وصول البلديات ومرافق قطاع المياه إلى سبل الاستدانة وأسواق رأس المال، وهو ما يعني ضرورة التغلّب على مجموعة متنوعة من العقبات.

حقائق

تبلغ الخسائر التقديرية في البلدان النامية التي تنجم عن قلة سبل الاستفادة من مصادر المياه المحسّنة وخدمات الصرف الصحي الأساسية ١,٥ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي

منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٢

يتفاوت مستوى الأولوية المعطاة للنفقات العامة في قطاع المياه تفاوتاً بينا بين البلدان، ويتراوح بين أقل من ٠,٥ في المائة إلى أكثر من ٢ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي

البنك الدولي، ٢٠٠٩ والتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب، ٢٠١٤

لا يتيسر لمرافق المياه في البلدان النامية تلبية احتياجاتها التشغيلية الأساسية وتكاليفها الإدارية؛ يقدر ذلك بنسبة الثلث (من أصل ١٧٠٠ مرفق شملتها دراسة استقصائية)

الشبكة الدولية لوضع المعايير لمرافق المياه والصرف الصحي، ٢٠١٤

ماذا فعلنا

عقدنا اجتماعات متكررة مع مصارف التنمية نجم عنها الاستفادة من فرص جيدة لاستنهاض همم مسؤولي المصارف من أجل دعم المبادرات الجديدة المتصلة بالمياه. وقام عدد من أعضائنا بأدوار مهمة في مناقشات إعادة تجديد الموارد والتمويل وإبرام العديد من المذكرات مع مصارف التنمية الإقليمية وتوفير مظلة لبعض أعضاء المجلس للعمل على قضايا مختلفة في مجال السياسات. وتعاوننا مع صناديق التقاعد لتشجيعها على الاستثمار في قطاع المياه.

وفي أعقاب اجتماعات عُقدت مع رئيس البنك الدولي، أوفدنا بعثتين مشتركين إلى بيرو (٢٠٠٩) وكينيا (٢٠١٢) لدراسة الحواجز التي تعيق مساعي المرافق المحلية في قطاع المياه للحصول على سبيل ميسور ورخيص للأسواق المحلية لرأس المال، وبحث الحلول الممكنة لمواجهتها. وأسفر ذلك في جملة أمور عن إنشاء فريق عمل مشترك بين الوزارات معني بتمويل قطاع المياه في كينيا. وأسهمت الأدلة التي جرى تجميعها من هذين البلدين في التصير بالاقتناعات الرئيسية التي تعيق التمويل اللازم لمرافق المياه.

وأسهمت ميزة وجود الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عضوية المجلس، في تحقيق منافع متبادلة. حيث قدم المجلس دعمه القوي لمسيرة المنظمة في عام ٢٠٠٥ للانتقال إلى التركيز بشكل رئيسي على التحديات المتصلة بقطاع المياه، كما كان جزءاً متمماً لتفكير المنظمة ومناقشاتها المتعلقة بعدد من الصكوك المهمة المتعلقة بالإدارة والرصد في قطاع المياه التي جرت صياغتها في العقد الماضي. وعلى سبيل المثال، قدمنا دعماً للنشط للورقة المبتكرة للمنظمة الصادرة في عام ٢٠٠٩ تحت عنوان "إدارة المياه لخدمة الجميع" التي أبرزت وسائل تمويل قطاع المياه وأوضحت طبيعة التدفقات غير القابلة للاسترداد التي تشمل عادة خليطاً ثلاثياً من العناصر (التعريفات والضرائب والتحويلات).

وقمنا أيضاً بتشجيع التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب على تعقّب اقتصاديات المياه على الصعد الوطنية، وكشفت أولى الدراسات التفصيلية القطرية التي أجراها التقييم عن زيادة نفقات قطاع المياه على نحو يتجاوز بكثير ما كان متوقعاً.

ولعدة سنوات، أتاحت اجتماعاتنا مع الوزراء وكبار المسؤولين في كافة أصقاع العالم مجالاً لتقديم شروحات ونداءات تتعلق بالسياسات والأولويات الوطنية للتمويل. لكن من دواعي الأسف لم تسفر الاجتماعات المتكررة التي عقدناها مع مسؤولي المساعدة الإنمائية الرسمية عن زيادة التركيز على مضاعفة التمويل لقطاع المياه من غير التمويل المقدم في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو يسهم في زيادة فعالية استخدام الأموال المتأتية عن طريق هذه المساعدة. وجرى بشكل جزئي، استجابة لطلب المجلس تقديم تقارير عن "الآثار" وعدم الاكتفاء "بالمدخلات"، قيام عدة منظمات ثنائية (على سبيل المثال في فرنسا وهولندا وألمانيا) وبعض المنظمات المتعددة الأطراف (كمصرف التنمية الأفريقي) باستهلال تقديم تقارير عن أعداد الأشخاص الذين يتمكنون من الاستفادة من المياه وخدمات الصرف الصحي جزئاً التمويل المقدم من هذه الجهات.

من منظور المجلس الاستشاري:
خطوات مقبلة وإجراءات مطلوبة

ينبغي، على الصعيد العالمي، مواصلة الدعوة القوية لإعطاء أولوية متزايدة في الميزانيات الوطنية لقطاع خدمات المياه والصرف الصحي وإدارة الموارد المائية، واحترام الالتزامات السياسية الوطنية وتشجيعها، من أجل زيادة التمويل اللازم لتوفير المرافق الصحية الموجودة في الموقع ومعالجة مياه الصرف الصحي.

ينبغي، على المستوى القطري، تأمين موارد مالية إضافية من كافة الأنواع، بما في ذلك من رسوم الاستخدام والميزانيات العامة، وتخطي عقبات الوصول إلى أسواق التمويل الرأسمالي بالعملة المحلية، والتوصل إلى توليفة التعريفات والضرائب والتحويلات التي تضمن تحقيق الجدوى المالية لجميع المرافق من أجل تحسين توفير الخدمات.

تحقيق الاستعمال الأفضل للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل بشروط ميسرة لتدعيم التدفقات المالية من غير المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوفير المساعدة التقنية لإعداد المشاريع.

التشجيع على تحسين معرفة نفقات قطاع المياه على الصعيد القطري عن طريق استخدام التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب، ومبادرات الرصد المالي الأخرى ذات الصلة.

تيسير بلوغ الغايات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة عن طريق التقدير الشامل للتكاليف والعوائد الاقتصادية ذات الصلة.

زيادة الجهود في قطاع المياه لالتماس تمويل من الموارد المتاحة لتدابير التكيف مع التغير المناخي (والتخفيف منه) واستعمالها، ومنها على سبيل المثال التمويل المتاح من الصندوق الأخضر للمناخ.

تدعيم البحوث التطبيقية المتعلقة بالتمويل في قطاع المياه، كمدخل رئيسي لإعمال خطة المياه لعام ٢٠٣٠.

على أي المسائل ركّزنا

لأن موضوع الصرف الصحي كان موضوعاً محمّماً وموضوع العناية الصحية غائباً، لم يجر طرح أنا منهنّما على طاولة البحث في عام ٢٠٠٤. وكانت مواضيع المراهيض والإفراز وسوى ذلك من وظائف الجسم موضوعات غير مرحة، بل وكان لا يصح حتى ذكرها. كيف كان لنا إذن أن نتكلم مع الحكومات في هذه المسائل؟ إزاء ذلك، ركّز المجلس طاقته على إخراج مواضيع الصرف الصحي من مناطق الظل. واستطعنا أن نستخدم تأثيرنا في الضغط على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستصدار قرارات رائدة في مجال الصرف الصحي. ودفعنا من أجل ذلك إلى إدماج الصرف الصحي في جداول أعمال القمم الإقليمية وإعلاناتها. وصافح رئيس المجلس نسوة تعملن جامعات يدويات للقمامة. ولإلقاء الضوء على الدور المهمّ للنظافة الشخصية، قام رئيسنا ومعها الأمين العام بغسل أيديهم أمام كاميرات عملية. ودُعيت الزعامات السياسية والشخصيات العامة إلى رفع الصوت والمجاهرة. وقمنا بتدعيم المبادرات الفردية المستقلة مثل تحالف المرافق الصحية المستدامة، واليوم العالمي لدورات المياه، كمضاعفات مهمّة لهذا المجهود. وتواصلنا مع الآخرين من أجل الترويج لفكرة أن الاستثمار في الصرف الصحي هو استثمار اقتصادي جيد، يجلب الكرامة والمساواة والسلامة ويؤدي دوراً حاسماً في الوقاية الصحية والحفاظ على نظافة البيئة.

ماذا فعلنا

توصلنا إلى فكرة مؤداها جعل سنة ٢٠٠٨ "السنة الدولية للصرف الصحي"، من أجل التصدي للتحديات الأساسية في مجال الصرف الصحي، وتواصلنا مع مجموعة من البلدان لتقديم القرار ذي الصلة في الأمم المتحدة. وعندما خفتت قوة الدفع بعد انقضاء السنة الدولية، توصلنا إلى فكرة إنشاء آلية للدعم أطلقنا عليها اسم "حملة السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٥"، داعين الحكومات إلى مضاعفة جهودها من أجل بلوغ الغايات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية. وتعزز ذلك بقرار اعتمده الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ تضمّن لأول مرة دعوة إلى إنهاء التغوط في العراء. ودشّن نائب رئيسنا حينئذ هذه الحملة بمشاركة رئيس وزراء رواندا في مناسبة افتتاح مؤتمر أفريقيا الثالث للصرف الصحي في كينغالي في عام ٢٠١١. وبغية زيادة الزخم، عملنا كراس حربة في إعداد "دليل مخططي حملة الصرف الصحي حتى عام ٢٠١٥". وفي نهاية المطاف أدى كل ذلك إلى إرساء الأساس الذي استند إليه نائب الأمين العام في توجيه "نداء عمل بشأن الصرف الصحي" في عام ٢٠١٣، وصدور قرار الجمعية العامة المعنون "الصرف الصحي للجميع" في العام نفسه. وتضمّن هذا القرار إعلان يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، يوماً عالمياً لدورات المياه.

وفي غضون اجتماع مكثف عُقد في تونس في عام ٢٠٠٦ مع وزراء أفرقة ومسؤولين كبار من مصرف التنمية الأفريقي، طرقت مسألة الحاجة إلى قيام الزعماء الأفارقة بالتكلم جهاراً، بشكل جماعي، في موضوع الصرف الصحي. وأسفر تعاوننا الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه عن صدور إعلان شرم الشيخ بشأن المياه والصرف الصحي، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٨ في سابقة هي الأولى من نوعها للاتحاد الأفريقي.

وقدمنا دعماً القوي للحركة البازغة لعقد مؤتمرات إقليمية للصرف الصحي وعملنا مع الهيئات الدولية ذات الصلة، ودعت مبادرة توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع إلى صياغة التزامات وطنية "جديدة" محددة واستنهاض الهمم لاعتمادها. وفي عام ٢٠٠٧، استهل المجلس أول قمة للمياه لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، عُقدت في بيبو باليابان بمشاركة رئيس منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمياه. ولزيادة قوة الدفع على المستوى الوزاري في عملية الصرف الصحي لأمريكا اللاتينية، عقد المجلس في عام ٢٠٠٧ اجتماعاً في بوغوتا، أعقب مباشرة اجتماع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومؤتمر أمريكا اللاتينية الأول للصرف الصحي، وعُقد اجتماع آخر للمجلس في بنما سيتي في عام ٢٠١٢ في أثناء فترة التحضير لمؤتمر أمريكا اللاتينية الثالث للصرف الصحي. وقام المجلس بدور مهم كشريك للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه في سياق المؤتمرات الأفريقية اللاحقة للصرف الصحي، وعلى وجه الخصوص في المؤتمر الأفريقي للصرف الصحي + ٥ المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٨، وهو المؤتمر الذي انبثقت عنه التزامات إيثيوكوني الريادية.

حقائق

لم يتمكن العالم من تحقيق الغاية المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتوفير الخدمات الأساسية للصرف الصحي لـ ٧٠٠ مليون شخص

تبلغ نسبة الأشخاص الذين يفتقرون إلى المرافق المحسنة للصرف الصحي: ١ لكل ٣ (٢,٤ بليون نسمة إجمالاً)

تبلغ نسبة الأشخاص الذين يتغوطون في العراء: ١ لكل ٨ (٩٤٦ مليون نسمة إجمالاً)

برنامج الرصد المشترك لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، ٢٠١٥

بسبب الأدلة العلمية المتزايدة على وجود رابطة وثيقة بين عدم كفاية الصرف الصحي وسوء التغذية، جرى بسهولة قبول اقتراحنا بتكريس اليوم العالمي لدورات المياه في عام ٢٠١٥، للتداول حول هذا الموضوع.

لقد استطاع المجلس أن يحقق هدفه الرئيسي وهو زيادة إبراز موضوع الصرف الصحي. وفي الوقت الحاضر، بات موضوع التغوط في العراء مطروحاً للنقاش العام، وبات الرؤساء يعلنون عن وعود بتوفير سبل استخدام المراحيض أمام الجميع، وجرى تدشين عرض فني للعرائس موضوعه الصرف الصحي، وبات الحديث عن دورات المياه وسبل الاستفادة من الصرف الصحي مطروحاً في الإذاعة والتلفزيون وعلى صفحات المدونات.

من منظور المجلس الاستشاري:

خطوات مقبلة وإجراءات مطلوبة

بالرغم مما أحرز من تقدم، لم يكتمل تحقيق الغاية المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصرف الصحي. ومن جانبنا ندعو العالم إلى القيام بما يلي:

توسيع نطاق التركيز إلى ما وراء المراحيض المنزلية - لأن المراحيض مطلوبة في المدارس والعيادات وأماكن العمل والأسواق والأماكن العامة الأخرى.

إعطاء أولوية للصرف الصحي باعتباره طباً وقائياً، ومن أجل كسر الدائرة المفرغة للمرض وسوء التغذية، التي تؤثر على نحو خاص في النساء والأطفال.

إبداء الجدية بشأن توسيع نطاق التكنولوجيات المبتكرة على نطاق سلسلة الصرف الصحي، وإطلاق العنان لثورة أخرى في مجال الصرف الصحي باعتباره عنصراً رئيسياً للتمكين الاقتصادي والطي في المسيرة صوب عام ٢٠٣٠.

بيان جدوى الصرف الصحي من منظور الأعمال، من حيث الاستفادة من الإمكانيات التي تتطوي عليها نفايات البشر كمصادر.

تبيد التحريم المحيط بموضوع تنظيم العناية الشخصية المرتبطة بالحوض، الذي يستحق تناوله كأولوية من جانب الأمم المتحدة والحكومات.

زيادتها. وإدارتها. ورصدها. وجعلها مأمونة.

على أي المسائل ركّنا

فُمنّا بتسليط الضوء على شروط أساسية مسبقة لوجود نُظُم أفضل لمياه الشرب تضمنت ما يلي:

- ضرورة تحسين القدرات الإدارية لشبكات المرافق وإمدادات المياه حتى يتسنى توفير مياه ذات نوعية أفضل وتوفرها لعدد أكبر من الناس؛
- كشف الواقع المتمثل في احتياج البلدان للدعم في بناء نُظُم وطنية للمعلومات والرصد، وضرورة عدم القبول على الصعيد العالمي بأقل من إجراء إصلاحات شاملة في النظام القائم للرصد والإبلاغ عن مياه الشرب؛
- الحاجة العاجلة لزيادة إمدادات مياه الشرب لمن لا يحصلون منها إلا على القليل، ولفت الانتباه إلى ضرورة التزويد بمياه غير ملوثة، وتبديد الخلط العام بين مياه الشرب المحسنة ومياه الشرب المأمونة.
- ومن أجل إحداث تغيير حقيقي، استعان المجلس بسبل الاتصال المتاحة له ونفوذه داخل النظام الدولي ومعرفته بالمنظمات الدولية في إثارة حميّة العديد من الجهات الفاعلة - وكُنّا محظوظين بوضعيتنا كشريك مُرَحَّب به، وعلى سبيل المثال، انخرطنا في مناقشات بنّاءة وتعاوننا في مناسبات عديدة مع الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي من أجل حفز المجتمع الدولي المعني بقضايا المياه على الانفتاح على مفاهيم وأفكار جديدة.

ماذا فعلنا

اتجهنا منذ البداية إلى التركيز على حث الأمم المتحدة للعمل على مواجهة التحديات الناجمة عن وجود الآلاف العديدة من الهيئات العامة لمرافق المياه والصرف الصحي المقصّرة في أدائها، وبصفة أساسية على صعيد البلديات، باعتبار أن تحسين عملها شرط أساسي مسبق لتحقيق الغايات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي. وأخذ كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة حينئذ بتوصيتنا في هذا المجال، وطلب إلى موئل الأمم المتحدة إنشاء التحالف العالمي لشراكات الجهات المشغّلة لمرافق المياه. وشارك هذا التحالف في إقامة عشرات من شراكات المرافق وإنشاء منصات إقليمية لحفز إقامة تحالفات حظيت أيضاً بدعم من شركاء التنمية.

وجرت كذلك صياغة صلات مع برنامج الرصد المشترك لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للبحث على إدخال تحسينات في رصد خطوط الأساس والمطابقة مع قواعد البيانات العالمية والوطنية وتفصيل البيانات. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أحدثت الورقة المعنونة "الرصد والإبلاغ: التقدم المحرز في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، تقييم من إعداد المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي" رد فعل إيجابياً من جانب برنامج الرصد المشترك. وأعقب ذلك بوقت وجيز صدور نداء من الأمين العام أسفر عن زيادة سقف الطموحات وإعادة تنشيط الفريق الاستشاري الاستراتيجي التابع لبرنامج الرصد المشترك/التقييم العالمي السنوي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، والذي تولى رئاسته أحد أعضاء المجلس لفترة ثلاث سنوات. وأثمر هذا العمل عن تحسين نواتج برنامج الرصد المشترك/التقييم العالمي. كما أسهم في حفز قدر أكبر من الاهتمام برصد المياه والصرف الصحي، بما في ذلك من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وفي عام ٢٠١٢، أعلنت الأمم المتحدة انالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة تحققت. غير أن المجلس عزز حملته القوية من أجل الإشارة إلى الفرق بين الغاية والمؤشر البديل (وهو استخدام "مصدر محسّن لمياه الشرب") المفترض أن يُستعان به في قياسها: وأبان المجلس أن هناك فرقا بين مصدر لمياه الشرب لم ينله سوى "التحسين" وبين مياه الشرب المأمونة بحق. وأكدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بشكل رسمي أن معظم مياه الشرب غير المأمونة تصنّف باعتبارها محسّنة، وجرى في نواحٍ كثيرة إجراء هذا التصحيح لكي يكون القصد من الإشارة إلى المياه المأمونة هو الإشارة إلى مياه مأمونة عن حق، أي مياه غير ملوثة. لكن تداول هذه الفكرة الخاطئة استمر من قِبَل جهات عديدة أخرى، بما في ذلك ورودها في بيانات رسمية للأمم المتحدة، متسببة بذلك في التهوون الجسيم من الحاجة العالمية لمياه الشرب المأمونة.

حقائق

تبلغ نسبة الأشخاص الذين يفتقرون إلى مصادر مياه الشرب المحسّنة: ١ لكل ١٠ (٦٦٣ مليون نسمة إجمالاً)

تبلغ نسبة الأشخاص العائشين في المناطق الريفية، الذين يفتقرون إلى سبيل الحصول على مياه الشرب المحسّنة: ٨ لكل ١٠؛ ويتزايد عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى هذا السبيل في

المناطق الحضرية وفي أفريقيا جنوب الصحراء

برنامج الرصد المشترك لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، ٢٠١٥

يبلغ عدد الأشخاص الذين يستخدمون مصدراً لمياه الشرب الملوثة بالغائط ١/٨ بليون نسمة على الأقل

باين وآخرون ٢٠١٤

وأسفر التركيز على قضايا الرصد عن اضطلاع المجلس بدور نشط في وضع مقترحات تفصيلية تتعلق بهدف وغايات في إطار أهداف التنمية المستدامة. وقدم المجلس أيضاً يد المساعدة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية لإعداد ١٠ مؤشرات اعتبرت ضرورية لتدعيم الغايات المتصلة بالمياه لما بعد عام ٢٠١٥. واتجهنا كذلك إلى حث اللجنة على تعزيز قدراتها في مجال الرصد لما بعد عام ٢٠١٥، عن طريق تشجيع برنامج الرصد المشترك على رصد المؤشرات الجديدة والمحسّنة لمبادرة توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، وإنشاء طرق رصد جديدة لازمة في مجالي مياه الصرف الصحي والموارد المائية. ويجري إنجاز ذلك حالياً في إطار المبادرة العالمية للرصد الموسع للمياه التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية.

من منظور المجلس الاستشاري:

خطوات مقبلة وإجراءات مطلوبة

ينبغي أن يكون المقصود بالمياه المأمونة هو الإشارة إلى مياه مأمونة بحق، ولوضع حد للارتباك في هذا المجال لا بد أن تكتفي الأمم المتحدة والحكومات والجهات العاملة ذات الصلة الأخرى باستخدام تعبير "مياه الشرب المأمونة" عندما يُعنى به مياه الشرب غير الملوثة.

بغية إتاحة سبيل عام ومنصف للاستفادة من مياه الشرب المأمونة والميسورة، لا بد من القيام بشكل عاجل بزيادة الجهود المبذولة لتوسيع نطاق خدمات مياه الشرب. ولبلوغ ذلك، لا بد أن تسرّع الحكومات وتيرة الإصلاحات المؤسسية، وأن تزيد التمويل وتقضي على الفساد وتعزز القدرات في قطاعها المعنية بخدمات المياه.

ينبغي تنظيم وتعزيز الرصد الوطني والعالمي لجودة مياه الشرب.

لا بد أن تبذل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وموئل الأمم المتحدة جهوداً لتحسين الإبلاغ عن الانحسار الحاصل عالمياً في سبيل الحصول على مياه الشرب (وخدمات الصرف الصحي) في المناطق الحضرية

تقوية الاهتمام بالمياه والصرف الصحي: بناء إرادة من أجل العمل الفوري

على أي المسائل ركّزنا

بالرغم من الأزمة المائية المتنامية وزيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالات الإجهاد المائي وازدياد كوارث الفيضانات والجفاف سوءاً وتردي النظم الإيكولوجية، وتفاقم التوترات السياسية في مناطق شحة المياه، لا يزال التهوين من قيمة المياه وضعف إدارتها قائماً. ومن الممكن الوقوف على أعراض قلة هذا الاهتمام في كل مكان. ففي أغلب البلدان لا يوجد رصد كافي لكمية الموارد المائية أو نوعيتها، ولا سيما مياه الصرف الصحي، كما يستمر قيام الصعوبات في مجال رصد الصرف الصحي ومياه الشرب. ويبيد عدد كبير من البلدان استجابة لحالات الكوارث المائية الطارئة، لكنه لا يُدمج المخاطر في مجال المياه في تخطيطه الإنمائي. كما أن التمويل في مجال المياه محدود على نحو مؤلم إذا ما قورن بالأنواع الأخرى للبنية الأساسية. فنحن نصرف العوادم والسميّات في مهابنا. ولا نولي الاهتمام الكافي للقواعد الأساسية لتقاسم المياه - على نطاق القطاعات وعبر الحدود الإقليمية والوطنية. كما أن بلايين البشر مُبتلون بقلّة مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وبالأخص الفئات الأشد فقراً. ورغم الأهمية التي تكتسبها قضايا المياه، تكتنف إدارتها صعوبة وتكون غالباً مجردة أو متجاهلة. ومع ذلك، هناك أيضاً إجابات وابتكارات وأفكار جديدة وقصص للنجاح، كان لزاماً على المجلس أن يقوم من أجل نشرها بإقناع المسؤولين في أعلى مستويات صنع القرار بالمكانة المحورية التي يحتلها موضوع المياه.

حقائق*

يصنّف قطاع الأعمال أزمة المياه باعتبارها الخطر العالمي الأول استناداً إلى ما تسببه من آثار على المجتمعات.

المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٥

تعادل الزيادة المسقطّة في الطلب العالمي على المياه بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٥٠ ما نسبته ٥٥ في المائة

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢

يبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون حالياً في أحواض أنهار يزيد فيها معدل استخدام المياه على معدل تعويضها: أكثر من ١,٧

بليون نسمة

غليسون وآخرون ٢٠١٢

ماذا فعلنا

ركّزنا على أعلى مستويات الحوكمة في البلدان والمنظمات. وتولى رؤساؤنا القيام بأدوار رئيسية، واستخدم أعضاء المجلس والهيكل الداعمة لهم ما يملكونه من سبل للاتصال. وكان هدفنا تعجيل التغيير على النطاق الواسع لقضايا المياه، مع إيلاء تركيز خاص للغايات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي، وفي وقت لاحق، قمنا بالعمل على ضمان تحقيق هدف التنمية المستدامة المكرس للمياه وخدمات الصرف الصحي.

ووضعنا صياغة مفاهيمية متوافقة مع احتياجات المستعملين واستخدمناها في رسائل داعمة لإدارة المياه والصرف الصحي و دفعنا بها إلى أعلى مستويات السلطة الوطنية والدولية. وعملنا على إنشاء هيئات إقليمية جديدة للمياه، وصمّمنا اجتماعات مع المؤسسات المالية، وألقينا خطابات رئيسية وأحدثنا تغييرات في الهيئات الدولية، وتمكّننا من إقناع القادة الوطنيين.

ووتدخّلنا من أجل إدراج المياه في جداول أعمال المؤتمرات والاستعراضات الدولية. وسعيًا حثيثًا من أجل وضع الصرف الصحي على جداول أعمال مؤتمرات القمة وفي الإعلانات الصادرة عنها. وقمنا بحض الحكومات الوطنية على اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني. ومارسنا الضغوط على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعم مبادرات المياه في منظومة الأمم المتحدة، واتخذنا خطوات أمام الكواليس وخلفها من أجل زيادة طاقات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية.

وحضرنا عدة مؤتمرات واجتماعات عُقدت على الصعيد العالمي، وقمنا في بعض الأحيان بالمشاركة في استضافتها بدءاً من الاجتماعات الوطنية المغلقة إلى المداوات الإقليمية والمنتديات العالمية.

وشدّدنا في كافة جهود الدعوة التي قمنا بها على الدور المحوري للمياه والصرف الصحي في بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية (تحسين الصحة والتعليم والقضاء على الفقر) وعلى الروابط الوثيقة القائمة بينهما وبين الطاقة والغذاء.

وعندما أصبح واضحاً أنّ الأهداف الإنمائية المستدامة ستخلف الأهداف الإنمائية للألفية، شجّ المجلس حملات قوية وشارك بنشاط في جهود دولية رمت إلى ضمان إدراج هدف شامل مكرس للمياه وخدمات الصرف الصحي مقترن بغايات طموحة ومؤشرات مناسبة.

* يمكن الاطلاع على المراجع الكاملة لجميع الحقائق المستشهد بها في هذه المطبوعة ومراجع الصور المستخدمة فيها، في العنوان الإلكتروني التالي:

<https://sustainabledevelopment.un.org/topics/water/unsdgab/finalreport/references>

تسليط الضوء على سبع نقاط حاسمة لتحويل عالم المياه

عندما شرعنا في العمل، حدد المجلس سلسلة تغييرات تحويلية رأى أنها تتطلب أقصى قدر ممكن من الاهتمام العاجل، إذا تم انتهاجها مدعومة بصوت موحد أمكن تحقيق أشد الآثار جدوى. وكان هادينا فيما اضطلعنا به من عمل واتخذناه من إجراءات على مدار فترة ولايتنا، اقتناعنا العميق بأن ممارسة الضغط على هذه المسارات التحويلية مآله أن يحدث تحسناً في رفاه البشر.

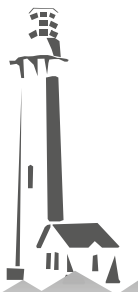
- ٦ - تقوية الاهتمام بالمياه والصرف الصحي: بناء إرادة من أجل العمل الفوري
- ٧ - مياه الشرب: زيادتها. وإدارتها. ورصدها. وجعلها مأمونة.
- ٨ - تعميم قضايا الصرف الصحي.....
- ٩ - الدفع من أجل زيادة التدفقات المالية وتحسينها.....
- ٥ - حفز الإدارة الأفضل للموارد المائية. الإدارة المتكاملة للموارد المائية والترابط: داخل البلدان وفيما بينها وعلى نطاق القطاعات.....
- ٦ - مطالبة الأمر المتحدة بالاهتمام بمنع التلوث ومعالجة مياه الصرف الصحي وكفالة إعادة استخدامها المأمون.....
- ١١ - تعزيز الحماية ومنع الوفاة والضرر بسبب الكوارث الناجمة عن المياه.....
- ١٢ - كلمات نابغة من خبرتنا موجهة للأفرقة الاستشارية في المستقبل
- ١٣ - أعمال ومهام لم تكتمل للنهوض بها في المستقبل.....
- ١٤ -

وكان واضحاً أن مرجع
نجاحنا هو تلبية الآخرين
دعوة العمل -

وإذا كان بعض الفضل في تحقيق هذه
الإنجازات يعود إلينا، فإننا نسلم أولاً وقبل
أي شيء بإسهامات الأطراف التي آمنت
بحتمية التغيير

وعملت على تحقيقه.

دعوة
الشركاء
الصرف الصحي
المياه المستعملة
مركز
دنيا



كيف عمل المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي

في مطلع عام ٢٠٠٤، طلب كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة حينئذ، من رايوتارو هاشيموتو رئيس وزراء اليابان سابقاً إلى وضع تنفيذ الفكرة الثالثة: جمع كوكبة من الشخصيات البارزة من أجل تقديم نُصح في كيفية حل مشاكل المياه والصرف الصحي الرئيسية التي يعاني منها كوكب الأرض، واقتراح مجموعة محدودة من التوصيات القابلة للتحقيق وخطة عمل موجزة، ثم حشد شخصيات قيادية في أعلى المراتب لتحفيز المجتمع الدولي على العمل من أجل بلوغ الغايات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي. وقد قبل رئيس الوزراء، والشخصيات الأخرى التي خلفته، منزلة هذه التحديات.

وأصبحنا منذئذ نُعرف بمسمى المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي، وهو مجموعة دولية تضم ٢٠ شخصية تقريباً قُيِّض لها أن تجتمع ما إجماليه ٢٥ مرة على مدار العقد الذي تلى ذلك. وكان مكتب الأمين العام الجهة التي تختار أعضاء المجلس. ومثل هؤلاء أفراداً من مختلف المشارب حائزين لقدرة كبيرة من الخبرات التي اكتسبت على مدار عقدين أو ثلاثة. وكانوا جميعاً مستعدين للعمل بصفتهم الشخصية غير متصرفين كمثلين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو لجماعات النُفوذ وراغبين في توظيف شبكاتهم ونفوذهم للمساعدة في الدفع قُدماً بخطة المياه في المجالات التي تكون بحاجة ماسة للتدعيم.

وكان من المؤكد أن تشوب جهودنا بعض النقائص: فمع انعدام وجود آلية ذاتية لتجديد الأعضاء، لم يتسن لنا مطلقاً أن نكون ممثلين بالقدر الكافي، واقتضت عملية استقدام أعضاء جدد يحوزون مهارات متنوعة جهوداً جمة اعترتها البطء. وكان من أكثر الأمور دقة أن المجلس عمل على مدار عمره الممتد إحدى عشر سنة دون دعم ميزانوي من الأمم المتحدة، وكان عليه أن يوجه مناشدات متكررة لمُنحني ساندوه وقدموا له الدعم بسخاء. وأخيراً، مثلت مسألة وضع القضايا المتعلقة بالمياه وأعمال المجلس الاستشاري على قائمة أولويات الأمين العام الدائم الانشغال، أحد التحديات المستمرة التي واجهتنا.

وسعياً إلى تحقيق الحد الأقصى الممكن من الكفاءة والأثر، قررنا منذ البداية ألا نكتب تقارير عن الحالة الراهنة للمياه؛ وألا نقوم أيضاً بتنفيذ مشاريع؛ فقد كانت هناك أفرقة أخرى تقوم بعمل ذلك. وبدلاً من ذلك، اتجهنا إلى توظيف أعضاء المجلس أنفسهم باعتبارهم وكلاء التغيير الرئيسيين، ورأينا أن تكون وسيلتنا في العمل هي تحديد التغييرات المطلوب من أصحاب المصلحة إنفاذها في قطاع المياه. وقد خدم جميع أعضاء المجلس دون مقابل وسمحت لنا جهات عملنا أن نكرس وقتنا للمجلس.

ووجد بيننا الكثير الذي اختلفنا بشأنه، لكننا سعينا جاهدين للتوصل إلى أرضية مشتركة. واتجهنا إلى تركيز نفوذنا وتحفيزنا في الأساس على فهم الولايات القائمة ودراسة الكم الذاخر من القرارات والمقررات التي سبق اعتمادها، والسعي إلى الدفع بأفكار وحلول جديدة إلى السطح من شأنها أن تنهض بتحقيق الغايات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. ومن هنا، قرر المجلس أن يمارس درجة عالية من الإقناع لحث مجتمع القائمين على قضايا المياه على الاضطلاع بالعمل بشكل أسرع وأفضل تخفيفاً لويلات ملايين البشر الذين يعيشون أوضاعاً بائسة ناجمة عن أحوالهم المتصلة بالمياه وعن تردّي النظام الإيكولوجي.

والآن، وبعض انقضاء إحدى عشر سنة، بلغ المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي نهاية رحلته. وبذلك، أظف وقتاً ما أمكنا إنجازاً وتأمل الكيفية التي حققنا بها ما تحقق والتعلم من النجاحات والإخفاقات والقيام على وجه الخصوص بإبراز العمل غير المُنجز. لقد تمكنا يقيناً من إنجاز الكثير، لكن ملف تحديات المياه المطلوب التصدي لها لا يزال مكثفاً، ولا يزال الشاغل المهيمن على أفكار المجلس هو استمرار كثير من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به.

ومن هذا المنطلق، فإن مسعانا في هذا التقرير، الذي يعدّ في الواقع أول وآخر تقرير يصدر عننا، ليس لصب المديح على عملنا، بل لنقل الدروس المستفادة من خبرتنا، وراغبين من وراء ذلك مساعدة الآخرين على مواصلة المسيرة. وبالتالي، فإننا نحث بصوت جماعي، ولمرة أخيرة، على مداومة العمل والمثابرة عليه.

وكان أسلوبنا في العمل هو الاجتماع والتحدث بشأن قضايا المياه في كافة أنحاء العالم. وكان الدعم الذي نحصل عليه من مضيّقينا ومن المؤسسات المالية الدولية (مصرف التنمية الآسيوي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية) أساسياً لا غنى عنه. وكان الدعم المقدم من المؤسسات التي ينتمي إليها أعضاء المجلس أساسياً أيضاً وأتاح لنا تكريس الوقت والجهد لهذه الاجتماعات والانتباه إلى أعمالنا المتعلقة بالتحضير والمتابعة.

اجتماعات المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي

| التاريخ | المكان |
|--------------------------|----------------------------------|
| تموز/يوليه ٢٠٠٤ | مقر الأمم المتحدة، نيويورك |
| كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ | طوكيو، اليابان |
| تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ | روما، إيطاليا |
| شباط/فبراير ٢٠٠٦ | برلين، ألمانيا |
| أذار/مارس ٢٠٠٦ | مكسيكو سيتي، المكسيك |
| تموز/يوليه ٢٠٠٦ | باريس، فرنسا |
| كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ | تونس العاصمة، تونس |
| أيار/مايو ٢٠٠٧ | شنغهاي، الصين |
| تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ | بوغوتا، كولومبيا |
| أيار/مايو ٢٠٠٨ | طوكيو، اليابان |
| تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ | الرياض، المملكة العربية السعودية |
| أيار/مايو ٢٠٠٩ | صوفيا، بلغاريا |
| كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ | أمستردام، هولندا |
| حزيران/يونيه ٢٠١٠ | سنغافورة |
| تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ | سول، جمهورية كوريا |
| حزيران/يونيه ٢٠١١ | مقر الأمم المتحدة، نيويورك |
| تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ | بون، ألمانيا |
| حزيران/يونيه ٢٠١٢ | بنما سيتي، بنما |
| تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ | نيروبي، كينيا |
| أيار/مايو ٢٠١٣ | ميلانو، إيطاليا |
| تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ | بودابست، هنغاريا |
| حزيران/يونيه ٢٠١٤ | سنغافورة |
| تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ | طوكيو، اليابان |
| نيسان/أبريل ٢٠١٥ | غيونغيو، جمهورية كوريا |
| تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ | مقر الأمم المتحدة، نيويورك |

وتمكنا بمساعدة تلقيناها من بعض مضيّقينا ومن بعض المانحين الآخرين من إنشاء أمانة وإدارتها وعقد اجتماعات على المستوى الشخصي وتغطية المصروفات. ونود في هذا السياق أن نتقدم بالشكر لكل من الصين والدانمرك وفرنسا وإيطاليا وسويسرا ومؤسسة بيل وميلندا غيتس. ولزأما علينا أيضاً أن نشير بالذكر على وجه الخصوص إلى حكومات اليابان وهولندا وألمانيا لدعمها المتكرر المتعدد الوجوه، وأن نذكر تحديداً ألمانيا التي مكّنتنا دعمها أيضاً من إعداد هذا التقرير الختامي.

أطلب إليكم دائماً تزويدي بنصيحة شديدة الصراحة والأمانة والاستقلالية.

كوفي عنان، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤

محمود أبو زيد

وزير الموارد المائية والري في مصر سابقاً (١٩٩٧-٢٠٠٩).
رئيس المجلس العربي للمياه (منذ عام ٢٠٠٤)، الرئيس
الفخري (منذ عام ٢٠٠٣) والمؤسس المشارك لمجلس
المياه العالمي.

ديفيد بوز

نائب الأمين العام للهيئة الدولية للخدمات العامة التابعة
للاتحاد العالمي لنقابات العمال والمسؤول عن المرافق
والصحة والخدمات الاجتماعية والحكم المحلي والإقليمي
والإدارة العامة. يتولى تنسيق الدعم المقدم من الهيئة
إلى نقابات العمال في مجالات النمو والتنظيم والتعبئة.
يشرف على أعمال الهيئة المتعلقة بالمبادئ التوجيهية
لاستثمارات صناديق التقاعد والشركات المتعددة
الجنسيات.

جوانيتا كاستانو

مديرة مكتب نيويورك للأمم المتحدة للبيئة سابقاً.
المستشارة الخاصة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة سابقاً
لأغراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. عملت
مديرة إقليمية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ونائبة لوزير
الخارجية في كولومبيا وممثلة كولومبيا لدى الأمم المتحدة
في أثناء عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة
والتنمية.

مارغريت كاتلي - كارلسون

وظفت خبراتها كدبلوماسية كندية، ونائبة للمدير العام
لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ورئيسة
للكوالة الكندية للتنمية الدولية ومجلس السكان، وموقعها
التميز في إثني عشر مجلساً للإدارة في مجال بحوث
وسياسات المياه، للعمل على قضايا عالمية وقضايا في
مجال إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تشن لي

وزيرة الموارد المائية في الصين، ونائبة المدير العام في
مقر رئاسة هيئة الدولة لمكافحة الفيضانات والإغاثة من
الجيوف. عضوة لجنة مجلس الدولة لتشييد مشروع
تحويل المياه من الجنوب إلى الشمال، وعضوة لجنة
مجلس الدولة لتشييد مشروع سد الصمرات الثلاثة. نائبة
الرئيس التنفيذي للحكومة الشعبية في إقليم إيفور
سنانج ذاتي الحكم في الصين (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، ونائبة وزير
الموارد المائية.

غورغيو جياكوميلي

سفير لإيطاليا. المدير العام للتعاون الإنمائي سابقاً. سفير
سابق لدى الصومال وسوريا. اضطلع لدى عمله وكيل
للأمين العام للأمم المتحدة (١٩٩٥-١٩٩٧) بعدة مهام
منها، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)،
والمدير العام التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة
الدولية للمخدرات. وعمل مقراً خاصاً للجنة حقوق
الإنسان التابعة للأمم المتحدة (١٩٩٩-٢٠٠١). وتولى سابقاً
منصب رئيس معهد هايدرو أيد.

أنجيل غوريا

الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي سابقاً. وزير خارجية المكسيك سابقاً
(١٩٩٤-١٩٩٨) ووزير مائيتها سابقاً (١٩٩٨-٢٠٠٠). عضو
الفريق العالمي المعني بتحويل البنية الأساسية للمياه

(فريق كامديسوس). رئيس فرقة عمل غوريا لتمويل توفير
المياه للجميع. رئيس بنك المكسيك للتصدير والاستيراد
سابقاً.

هان سيونغ - سو

رئيس وزراء جمهورية كوريا سابقاً. الرئيس المؤسس لفريق
الخبراء الرفيع المستوى المعني بالمياه والكوارث التابع
للمجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي.
الرئيس الفخري للمنتدى الكوري للمياه. المبعوث الخاص
للأمين العام للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ. رئيس
الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم
المتحدة (٢٠٠١-٢٠٠٢).

كينزو هيروي

نائب رئيس كلية الأراضي والبنية الأساسية والنقل
والسياحة التابعة لوزارة الأراضي والبنية الأساسية والنقل
والسياحة في اليابان. مستشار أمانة مجلس الوزراء في
اليابان سابقاً. مدير شعبة تخطيط الموارد المائية التابعة
لوزارة الأراضي والبنية الأساسية والنقل والسياحة سابقاً.
عضو ونائب رئيس اللجنة التوجيهية للشراكة العالمية
للمياه. نائب الأمين العام للمنتدى العالمي الثالث للمياه
(٢٠٠٠-٢٠٠٣).

عمر قباح

مستشار صاحب الجلالة ملك المغرب. الرئيس الفخري
لمصرف التنمية الأفريقي. رئيس مصرف التنمية الأفريقي
سابقاً (١٩٩٥-٢٠٠٥). عضو مجلس إدارة الوكالة الفرنسية
للتنمية.

أوليفيا لا أوكستيللو

رئيسة وعضوة تأسسية لمؤسسة آسيا والمحيط الهادئ
لمشاريع التنمية المستدامة. عضوة مجلس أمناء شبكة
أشغال المياه والمجاري للمناطق الحضرية. عضوة سابقة
في مجلس مديري المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في شينغ باليابان. مديرة
ورئيسة سابقة للمائدة المستديرة لآسيا والمحيط الهادئ
المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

أنطونيو ميراندا

مهندس في قطاع المياه والصرف الصحي. جلب إلى
المجلس خبرته كمدير ورئيس سابق لمشغلي مرافق
القطاع العام في البرازيل ورئيس سابق للرابطة البرازيلية
لمشغلي مرافق القطاع العام للمياه والصرف الصحي في
البلديات. شارك في مبادرات دولية بصفة غالبية كخبير
إداري في شؤون القطاع العام؛ انتمى إلى عضوية أول
لجنة توجيهية للتحالف العالمي لشركات الجهات
المشغلة لمرافق المياه.

ماريا موتاغيا

وزيرة السياحة والحياة البرية والآثار في أوغندا. عضوة
نسائية في البرلمان عن مقاطعة راكاي. وزيرة المياه والبيئة
سابقاً (٢٠٠١-٢٠١٢). وزيرة الدولة للمياه سابقاً (٢٠٠٢-٢٠٠٦).
رئيسة المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه سابقاً
(٢٠٠٤-٢٠٠٦).

بول نيلسون

مفوض الاتحاد الأوروبي للتنمية والمعونة الإنسانية سابقاً
(١٩٩٩-٢٠٠٤). وزير التعاون الإنمائي في الدانمرك

(١٩٩٤-١٩٩٩) والطاقة (١٩٧٩-١٩٨٢). عضو البرلمان
الدانمركي (١٩٧١-١٩٩٩).

إريك أودادا

البروفيسور أودادا زميل الأكاديمية الوطنية للعلوم في كينيا
والأكاديمية العالمية للفنون والعلوم. عمل في العديد من
الجان العلمية الدولية التابعة للمجلس الدولي للعلم
ومرفق البيئة العالمية التابع للبنك الدولي.

غيرارد باين

ترأس، كممارس في مجال خدمات المياه، مجموعة شركات
توفر المياه المأمونة لأكثر من ١٠٠ مليون شخص يومياً، ثم
ترأس الاتحاد الدولي للمؤسسات الخاصة للإمداد بالمياه
(منظمة أكوافيد). يسعى على صعيد المجتمع الدولي إلى
تحسين الإدارة والتمويل في قطاع المياه باتباع سياسات
عامة أفضل.

جوديث ريس

ناطقة رئيس معهد غراتمان لبحوث تغير المناخ والبيئة في
كلية لندن للاقتصاد، وأستاذة إدارة البيئة والموارد بالكلية.
الرئيسة السابقة للجمعية الجغرافية الملكية. نائبة مدير
كلية لندن للاقتصاد سابقاً (١٩٩٨-٢٠٠٤)، ومديرة مؤقتة
لكلية لندن للاقتصاد (٢٠١١-٢٠١٢).

ريتشارد (روي) توركيلسون

المدير الإداري لمؤسسة الشمان المالي للأسواق الصاعدة.
كبير المصرفيين الاستثماريين سابقاً في جي. بي.
مورغان/ميرل لينش، والمدير التنفيذي الأقدم في حكومة
الولايات المتحدة وحكومة ولاية نيويورك. حائز لخبرة في
مجال تنفيذ الابتكارات المالية المتصلة بالمياه في الولايات
المتحدة والبلدان النامية، كالصناديق المتجددة وهياكل
التمويل القائمة بذاتها أو المجمعة.

يوردان أوزونوف

نائب وزير البيئة في بلغاريا سابقاً (١٩٩٣-١٩٩٧). رئيس إدارة
تقييمات المؤشرات البيولوجية والتقييمات البيئية في
المختبر المركزي للإيكولوجيا العامة التابع للأكاديمية
بلغارية للعلوم (١٩٩٧-٢٠١٠). رئيس إدارة النظر
الإيكولوجية المائية في معهد التنوع البيولوجي وبحوث
النظام الإيكولوجي (٢٠١٠-٢٠١٥)

كووس ويريكس

مستشار استراتيجي لوزارة البنية الأساسية والبيئة في
هولندا، حائز لخبرة واسعة في مجال السياسات المائية
الوطنية والعابرة للحدود والدولية. الأمين العام للجنة
الدولية لحماية نهر الراين سابقاً، المستشار المؤسسي
للقطاع المائي في وزارة الأشغال العامة في إندونيسيا. الأمين
العام للمجلس الاستشاري للمياه في هولندا. المستشار
الشخصي لصاحب السمو الملكي أمير أورانغ، ومستشار
لسفارة هولندا في برلين.

| أعضاء سابقون |
|---|
| ميشيل كامديسوس - المدير العام لصندوق النقد الدولي سابقاً، ومحافظ بنك فرنسا. |
| جوسلين داو - منظمة الخط الأحمر السنوية للبيئة والتنمية، غيانا. |
| روني كاسيريس - وزير المياه سابقاً في جنوب أفريقيا. |
| هيدياي أودا - مدير عام سابق بوزارة الأراضي والبنية الأساسية والنقل والسياحة باليابان. الأمين العام للمنتدى العالمي الثالث للمياه. |
| وانغ شوشينغ - وزير الموارد المائية سابقاً في الصين. |
| كريستين تود وإيمان - حاكمة ولاية نيوجيرسي سابقاً. |
| بيتر وايبي - مؤسسة التمويل الدولية. |

| المستشارون |
|--|
| أنطوني كوكس - نائب مدير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| بيرت دايفورن - مدير عام شعبة سابقاً في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة). |
| هين هاي - نائب رئيس مركز بحوث التنمية، وزارة الموارد المائية بالصين. |

| الأمانة العامة/الموظفون |
|--|
| فرانسوا غيوركوين - رئيس الأمانة العامة (٢٠٠٨-٢٠١٥) |
| كينزو هيروي - رئيس الأمانة العامة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) |
| أوسامو ميزونو - نائب رئيس الأمانة العامة (٢٠١٢-٢٠١٥) |
| لين بيورني، سيجي إيتو، كوين أوفركامب - خبراء |
| نيكولاس فرانك، فلورانس بوب - خبراء معاونون |
| نيكول كرانز، نينا أودينوالدر، فيليب بيترز - مستشارون للدكتورة عيد. |

التقرير الختامي

الكاتب الرئيسي للتقرير:
ماريشا واجيشواسكا - شيبويا
التصميم البياني
أنجيل غيايوروف



صاحب الجلالة ويليم ألكسندر



ترأس المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣، وهو العام الذي اعتلى فيه العرش ملكاً لهولندا.

وأسهّم شغفه الشديد بقضايا المياه في إقناع الآخرين بأهمية تحقيق الغايات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي. وضرب مع الأمين العام مثلاً يغسل أيديهم على الملأ من أجل لفت انتباه العالم. وارتحل جنبات الكوكب لالتقاء القرويين والمجموعات المهمة بقضايا المياه والمهندسين والعمد والمصرفيين، وقبلهم جميعاً الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين، ناشراً رسائل قوية عن قضايا المياه.

ومثّل إعلان إتيكوبيني إحدى القمم الناتجة للدبلوماسية الشخصية التي نهض بها لصالح قضايا الصرف الصحي. وفي عام ٢٠٠٨، أيد رؤساء الدول الأفريقية الإعلان وبذلك قطعت الحكومات الأفريقية على نفسها لأول مرة عهداً بتحمّل التزامات في مجال الصرف الصحي.

وكان متبوعاً أينما حلّ بوسائط الإعلام والاهتمام الجماهيري، مما أسهم طيلة الوقت في فتح أبواب متعددة أمام المجلس الاستشاري وقضايا المياه.

الدكتورة أوشي عيد



آخر من تولى رئاسة المجلس الاستشاري، وقد خدمت في المجلس منذ نشأته. وقبل توليها منصب رئيس المجلس في حزيران/يونيه ٢٠١٤، كفلت خلال الفترة التي تولت فيها منصب نائب الرئيس الإدارة السلسلة للشؤون الداخلية والخارجية للمجلس وأمانته. ونظراً لسابق توليها منصب وزيرة الدولة للشؤون البرلمانية واكتسابها خبرة طويلة في مجال التنمية الدولية والشؤون الأفريقية، وظفت قدراتها على تنظيم الاجتماعات في تدعيم الشراكات وزيادة أواصر التعاون. وأسفرت جهودها الاتصالية الفعالة مع مختلف الحكومات عن توفير الدعم المالي للمجلس واستضافة اجتماعاته وتحصيل الدعم القوي لعدد كبير من القضايا الموضوعية لا سيما من جانب ألمانيا.

وأبدت الدكتورة عيد حماسة متقدة وعبرت عن رأيها بجرأة في الدعوة إلى توفير خدمات الصرف الصحي وإخراج موضوع تحسين المرافق الصحية في المدارس من نطاق المحظورات. وأبدت الاحتفال بالسنة الدولية للصرف الصحي (٢٠٠٨)، وحملة الصرف الصحي للسنوات

صاحب الفخامة رايتارو هاشيموتو



رئيس وزراء اليابان سابقاً؛ أول من تولى منصب رئيس المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠.

تمثّل إسهامه الأساسي في التسليم بإمكانية تحويل هذه الهيئة إلى قوة نافذة في مجال المياه. وقام بالترتيب لاستضافة الحكومة اليابانية لاثنتين من الدورات المبكرة للمجلس، ولفت الانتباه إلى الاهتمام القدير لولي عهد اليابان بمسألة المياه ومهد لقبوله تولي منصب الرئاسة الفخرية للمجلس.

وانطلاقاً من عمق إدراك صاحب الفخامة رايتارو هاشيموتو لتبعات الكوارث الناجمة عن المياه، أرسى الأساس لعمل المجلس في هذا المجال بالتعاون مع رئيس وزراء جمهورية كوريا سابقاً؛ صاحب الفخامة الدكتور هان سيونغ - سو، الذي تولى منصب رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالمياه والكوارث التابع للمجلس.

وتولى رايتارو هاشيموتو رئاسة الوزارة في اليابان في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، وفي عام ٢٠٠٦ توفي عن عُمر يناهز ٦٨ عاماً.

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال



دُعي صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال إلى المجلس في عام ٢٠١٣، إقراراً بالتزامه الدائم بالحفاظ على الكرامة الإنسانية وتعزيز التعاون الإقليمي وإدارة المياه في الشرق الأوسط والعالم العربي.

وفي أثناء توليه رئاسة المجلس، ظاهر الأمير الحسن بلغة جرئة وصرحة الدعوة إلى توفير خدمات الصرف الصحي وبيان آثارها على الفتيات والنساء.

وتخلّى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن عن منصب الرئيس في عام ٢٠١٤، لتكريس وقته لشؤون الشرق الأوسط في خضم الأزمة الخطيرة التي تجتازها المنطقة.



"تمثّل خدمات الصرف الصحي اللائقة والنظّم الإيكولوجية المائية المعافية والإدارة السليمة للمياه عناصر أساسية لتأمين رفاه البشر وتحقيق التنمية المستدامة. لكن المشاكل المرتبطة بالمياه أصبحت على نحو متزايد تعرّض للخطر البلدان والنظّم الإيكولوجية والاقتصادات والمواطنين، وخصوصاً النساء والأطفال.

وأود أن أتقدم بالشكر للمجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي لما بذله من جهود لبلورة العمل إزاء هذه التحديات العالمية الحاسمة. وأود أيضاً أن أثنى مشورته المستنيرة وأن أعبر عن ترحيبي بهذا التقرير.

وقد أقرت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهمية المياه والصرف الصحي باعتماد هدف مكرّس ومجموعة عامة وطموحة من الغايات. وإنني أدعو المجتمع الدولي ونحن نبادر إلى تنفيذ هذه الخطة التحولية، إلى الاحتشاد مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل بلوغ مستقبل يكفل الأمن المائي للجميع."



صاحب السعادة، بان كي مون

رسالة من الرئيس الفخري للمجلس



"يشرفني، كرئيس فخري للمجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي أن أسجل سعادتني واعتزازي بالعمل الذي اضطلعنا به على مدار إحدى عشر سنة؛ لقد تمكنا من إثبات حضورنا اليقظ على الساحة العالمية وتصدينا لمشاكل رئيسية في مجال المياه التي تسبب ما لا يُطاق من الألم والكرب لأعداد غفيرة من الناس. وأتمنى بقوة أن يستمد العالم حكمة من العمل الذي أداه المجلس، وأن يضاعف جهوده من أجل زيادة الوعي بالمكاسب التي يجلبها الأمن المائي لحياة الناس ولشبل عيشهم ولدعم وجود نظّم إيكولوجية نابضة بالحياة. إن تجربة المجلس شهادة على إمكانية تحقيق التقدم وإحداث التغيير. فاستوحوا من تجربته وامضوا إلى العمل ببصيرة مُلهمة."



صاحب السمو الإمبراطوري، ولي عهد اليابان





رحلة عمل

UNSGAB

المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي (٢٠١٥-٢٠٠٤)

المجلس الاستشاري
المعني بالمياه والصرف
الصحي
المستعملة
وتتضمن
العملية
التي
تتم
في
العملية
التي
تتم
في
العملية

